

أسرى الربح: ماذا يُعلّمنا التاريخ؟

شيرين صيقل

رجال المال: الندرة والاقتصاد في فلسطين في إبان الانتداب

ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، 2016

272 صفحة (بالإنجليزية)

قراءة: رنا بركات، فلسطين

نُشر كتاب شيرين صيقل **رجال المال: الندرة والاقتصاد في فلسطين في إبان الانتداب** لأول مرة في العام 2016،¹ وترجم مؤخراً إلى العربية، ونشرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية في العام 2025. يدعونا كتاب "رجال المال في زمن القيامة"،² باستعادة عبارة أخرى أحدث من صيقل، إلى إعادة التفكير في العنف الاستعماري الاستيطاني وتاريخ العلاقات الاجتماعية ورأس المال والرأسمالية في ظل الإمبراطورية الطويل على فلسطين. يمكن القول إنه وعلى مدار العقد الماضي، أصبح هذا الكتاب، وبجدارة، جزءاً من الأدبيات التأسيسية في الدراسات الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلّق برسم خريطة للتعقيدات التاريخية العميقة وتفاصيل الاقتصاد السياسي في حقبة الانتداب الاستعماري في فلسطين (1923-1948). تُركّز صيقل على الفعل والفاعلية والفكر الفلسطيني المتجذّر في المنطقة العربية والنهضة العربية بكل تفاصيلها وتناقضاتها. ويُقدّم تحليلها، على وجه الخصوص، فهماً تاريخياً للتقسيم الطبقي والتاريخ الأطول للرأسمالية المعاصرة بمتغيّراتها المتنوّعة في فلسطين والمنطقة العربية. في هذا الكتاب، تتّبع صيقل قصة من يصفون أنفسهم برجال ونساء المال، وظهورهم في فترة الانتداب، ومساراتهم المختلفة خلال أربعينيات القرن العشرين.

في أوائل عشرينيات القرن الماضي، وفي أعقاب ما أحدثته الحرب العالمية الأولى من دمار، ظهر نظام عالمي جديد من خلال عصابة الأمم وتصنيف جديد من القوى الاستعمارية والإمبريالية في ظلّ نظام الانتداب. خضعت فلسطين والفلسطينيون، مثل المناطق الجغرافية المستعمرة الأخرى، لحكم الانتداب البريطاني تحت مظلة هذا النظام الإمبريالي. وعن ذلك، تقدّم صيقل لمؤرخي فلسطين قراءة واضحة ومتماسكة لهذا النظام كخلفية لظهور هؤلاء الرجال والنساء من أصحاب رأس المال. بدايةً، كما توضح الكاتبة، "كان الانتداب في فلسطين استثنائياً لأنه كان الحالة الوحيدة التي أيدت فيها لجنة الانتداب الدائمة الاستعمار الاستيطاني" (5). أما ثانياً، وضمن إطار فهم هذا الانتداب الاستثنائي، فتوضّح صيقل، "لقد جعلت هذه المذكرة القصيرة [وعد بلفور] اليهود فئة

عرقية قومية في فلسطين ... [و] جعلت غالبية الفلسطينيين الذين عاشوا على الأرض بلا اسم، لقد عرّفهم بما لم يكونوا عليه" (5). إذن، كان الاستثنائي في هذا الانتداب هو ما يخصّ فئة الشعوب، فقد تم إيجاد فئة لأغراض الاستيطان، بينما نُفيت الفئة الأخرى ومُحيت للنوايا نفسها. ولذا، فإن قراءة هذا العنف البنيوي تُعدّ مفتاحاً لفهم كلّ ما بعد ذلك، وفهم الأساس التاريخي لكيفية خلق مواد هذا الانتداب لفلسطين "حالة الاختفاء (اللامرئية) الفلسطينية المحدّدة في المعارف الاستعمارية" (6). ولا يزال هذا الإطار هو أساس حدود حاضرنّا، وقصة التحوّل الاستعماري في فلسطين إلى سجن بتصميم الاستعمار والاستعمار الاستيطاني. ومع ذلك، وكما تشير صيقلّي، محقّقة، فإن فهم حدود السجن لا يعني سرد قصة الشعب الذي تمّ سجنه. ولتحقيق هذه الغاية، تُقدّم رؤية فريدة لاستكشاف أبحاث التاريخ الفلسطيني في حقبة الانتداب، لا من خلال تأطير الفلسطينيين حصرياً في حالة معارضة أو في حالة رفض جامدة، بل بالأحرى عبر التساؤل عن كيفية العمل على سرد قصة أكثر اكتمالاً عن شعب فلسطين من خلال تتبّع طبقة معيّنة من الرجال والنساء الفلسطينيين وهم يتنقلون وغالباً ما يتفاوضون على الحياة في ظلّ الحكم الاستعماري. توضح صيقلّي قائلةً: "إن رجال الأعمال والمصرفيين الذين جنوا ثروات وساهموا في تشكيل الاقتصاد في فلسطين لا يظهرون في السجلات التاريخية. ولا يعود غيابهم إلى حالة واحدة، بل إلى تضافر عدة عوامل" (3). باختصار، كيف يُسهّم استكشاف علاقاتهم المعقّدة بعضهم مع البعض الآخر، ومع السلطة الاستعمارية، ومع شعبهم، في تسليط الضوء على المسار الأطول للتاريخ الفلسطيني؟

ما هي النخبوية في فلسطين وبين الفلسطينيين؟ هذه إحدى المداخلات الأولية لهذا الكتاب. إن الدراسات الفلسطينية تزخر بأصوات النخبة وحياتها وقصصها، والتي غالباً ما تُقرأ من خلال تصوّر ألبرت حوراني لأعيان المدن. بينما تبدأ صيقلّي بواقع بسيط: ليست كل النخب متشابهة، ففئات مثل النخبة هي فئات مرنة ومتغيرة، وإن إدانة النخبوية بشكل عام دون دراسة الفئات التاريخية المتغيرة تُمثّل ظلماً للماضي الفلسطيني، وتعتيماً على القصة الأطول تجاه الحاضر الفلسطيني. أي، وببساطة، من الضروري استكشاف مرونة الفئات والتحوّلات الطبقية والتعبئة للعمل على مشاركة قصص الفلسطينيين المعقدة.

غالباً ما تُقرأ تحوّلات المجتمع الفلسطيني في تاريخ الاستعمار في فلسطين من منظور حرب النكبة (1947-1949). وبذلك، فمن الصعب، في نهاية المطاف، ألا نتأمل حقبة الانتداب باعتبارها الفترة التي مهّدت الطريق للدمار المحقّق الذي كان ينتظر الفلسطينيين والمجتمع الفلسطيني، ألا وهو النكبة المستمرة. وعلى نطاق أوسع، من الصعب أيضاً ألا ننظر إلى المجتمع الفلسطيني كضحية للتلاعبات العالمية في خضمّ حربيين إمبرياليّين (الحرب العالمية الأولى والثانية). توضح صيقلّي أن بإمكان المؤرخين الاهتمام بهذه السياقات، ولكن ليس على حساب حياة الفلسطينيين وحيويّتهم، بكل تعقيداتها وتناقضاتها.

توضّح صيقلّي أن من وصفوا أنفسهم برجال المال مثلاً شكلاً جديداً من النخب الاقتصادية في فلسطين الذين ركّزوا على "التقدّم الفلسطيني في طوباوية عربية شاملة للتجارة الحرة والملكية الخاصة والمسؤولية الذاتية" (1). كما وتزعم أن "الصمت المدوّي بشأن الممارسة الرأسمالية العربية" في الأدبيات التاريخية للعالم العربي يمثّل تحدياً حقيقياً لمؤرخي فلسطين (8). إن هذا الغياب يرتبط في سرديات عصر الانتداب بالمحو الاستعماري

والاستعمار الاستيطاني على حدّ سواء، وكذلك بكيفية اختيار مؤرخي فلسطين لدراسة الماضي. ومن المفارقة، بالنظر إلى كمية الأدبيات المكتوبة عن الليبرالية الجديدة في فلسطين المعاصرة، أنه لم يتم إيلاء اهتمام كافٍ لسلفها التاريخي الواضح، (أي الليبرالية). لا تردم صيغتي هذه الفجوة الضخمة فحسب، بل يقدم أيضاً العديد من الدروس في كيفية قراءة الماضي، بالإضافة إلى كسر الزيف المربك والمستمر لنموذج الاقتصاد الثنائي (الذي يبدو أنه جزء لا يتجزأ من التفاوض عن العنف الاستعماري الاستيطاني ذاته لدعم نموذج علاقتي للقوميات المتصارعة في عهد الانتداب والعصور اللاحقة). وتعمل صيغتي أيضاً على تحدّي التصوير التاريخي "لصورة الحياة الاجتماعية الفلسطينية التي تسكنها جماهير فقيرة وأمّية من الفلاحين والعمال، إلى جانب مجموعة صغيرة من الوجهاء الفاسدين الذين تعصف بهم المنافسة الداخلية" (10). إن الفلسطينيين (كفلاحين وعمال) الذين انتفضوا في ثورة كبرى في العام 1936 ضدّ القمع الاستعماري هو (السرد الفلسطيني)، ولا ترفض صيغتي قصص هذه الثورة، بل تطلب تقديم نوع من الفروق الدقيقة في فهمها، وتقدّم تحديات للمؤرخين في كيفية اختيارنا لمشاركة هذه القصص من الماضي. إن الثورة كحدث والثورية كخيوط عبر التاريخ الفلسطيني الحديث يشكّلان الخلفية والظّل الطويل لعملها، ولكن بمجرد أن تبدأ في سرد قصص رجال المال، يصبح من الواضح كيف أن الثنائيات الخبوية/الشعبية والحضرية/الريفية، من بين ثنائيات أخرى، لا تصمد، لا في الماضي ولا في الحاضر.

بينما يتناول عمل صيغتي حقبة الانتداب، لا يسع القارئ إلا أن يطرح أسئلة مماثلة حول الحقب اللاحقة، ولا سيما تلك التي فرضت على فلسطين والفلسطينيين من خلال ما يُسمى بـ"عملية السلام". فنظراً لكمية الأدبيات المنشورة حول الاقتصاد والسياسة الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلّق بمفهوم الحكم الذاتي المحدود والمُعزّض للشبهة كبديل لتقرير المصير في سنوات أوسلو (1993- وحتى اللحظة)، يُمكن بسهولة مقارنة مختلف أشكال رجال المال، في الماضي والحاضر. هنا يكمن السؤال التاريخي الأكثر إزعاجاً الذي طرحته صيغتي، والذي يتردّد صده في الحاضر: "ما أسعى لزعرته هنا ليس ما إذا كان الفلسطينيون وطنيين بما فيه الكفاية، بل السؤال عن سبب استمرار هذه الكفاية، أو نقصها، كمقياس لقدرة الناس على البقاء على أرضهم التي عاشوا عليها قروناً. هل يجب أن يُحدّد استثمار الناس في الحدود العشوائية والمتغيرة التي رسمها المسؤولون الإمبرياليون والاستعماريون مكانتهم؟ هل هناك طرق أخرى للتفكير في السياسة خارج هذا المنظور الوطني، وبجانبه، وتحت، وبمحاذاته؟ أقترح هنا أن نفكر في السياسة باعتبارها جزءاً من حياتنا اليومية" (13).

تُعرّف صيغتي في الفصلين الأول والثاني، شخصياتها الرئيسية، رجال المال ونساء التوفير، وهي تستكشف هذه "التفاصيل من الحياة اليومية". هؤلاء الرجال والنساء شركاء، يتشاركون الرؤية والهدف في مساعيهم لتحقيق "التقدّم الاجتماعي" من خلال نشاطهم في تشكيل مفاهيم الطبقة والمكانة الاجتماعية. رجال المال، يُقرأون من خلال كلماتهم في مجلة **الاقتصاديات العربية**، إلى جانب اكتشافات أرشيفية غنية أخرى تكشف كيف قدّم رجال الأعمال الفلسطينيين هؤلاء أنفسهم كجزء من مشروع عربي وفكري أوسع، نهضة عربية، "للتبشير بالذات الاقتصادية المثالية" (23). ومن خلال قراءة أقوالهم وأفعالهم، تكشف صيغتي أن هذه الطبقة من الرجال وشريكاتهم لم يقرأوا السياسة من خلال الاقتصاد فحسب، بل أعطوا أيضاً مركزية لدعوتهم للتنمية في اقتصاد

رأسمالي. إذن، فالتقدم كان من المقرر أن يكون مدفوعاً بوقود الإنتاج الرأسمالي ويقوده "الذات الأخلاقية في التكوين ... الرجل الرصين والواقعي والمنتج ورفيقته العلمية والمقتصدة ولكن الأنيفة" (36). تبعاً لذلك، جاء الإصلاح في شكل "الأديب الحقيقي"، والمهنيين مثل أحمد حلمي باشا (البنك العربي الوطني) ورواد الأعمال الصناعيين مثل "المجموعة الصناعية" ك (قرمان ديك وسلطي)، الذين يقفون في مواجهة "الأديب الزائف"، هؤلاء الشعراء "المفردون في الخيال" وغير المفيدون في مجتمع منتج (37). أما النساء، فيأتي دورهن في هذا المشهد، كمديرات حكيمات للأسر، بضعن قيوداً حكيمة على الاستهلاك. لقد حققت "نساء التوفير" التوازن بين الحاجة والرفاهية في السعي لتحقيق التغيير الاقتصادي والنمو. وعمل هؤلاء الرجال والنساء على تشكيل ما وصفوه بالاقتصاد الوطني من خلال تراكم رأس المال والاستهلاك. وكما توضّح صيقل، ففي الوقت الذي تصوّر فيه هؤلاء الرجال والنساء عالماً تحمي فيه فلسفتهم للتقدم الاجتماعي مصالحهم الاقتصادية ضمن رؤية أمة رأسمالية، "أدرك ثوار فلسطين تضامناً أفقية وحققوا مكاسب كبيرة في تحدي الحكم الاستعماري البريطاني والاستيطان الصهيوني والتسلسل الاجتماعي الهرمي الفلسطيني" (23). هذا التناقض الظاهري يدعو إلى السؤال: ما نوع العلاقات التي كانت تربط رجال الأعمال في فلسطين بثوار فلسطين، والأهم من ذلك، ما نوع العلاقات التي كانت تربط الثوار برجال الأعمال؟ إن الانخراط في هذه الاستفسارات يتطلب فهماً لسيولة الوطنية داخل (وضد) التسلسلات الهرمية الاجتماعية، لأنها لم تكن دائماً متنافية وبالتأكيد ليست ثابتة.

في حين قد يرغب المؤرخ في اتهام رجال الأعمال هؤلاء بالتعاون أو التواطؤ، توضح صيقل أن العلاقات التاريخية بالوطن وثواره ليست واضحة المعالم. فبعض رجال المال، ومنهم فؤاد سابا ورشيد الحاج إبراهيم، نشطوا في دعم الثورة مالياً. وعن ذلك، تحذّر صيقل من الرومانسية، لأن هؤلاء الرجال أنفسهم ظلوا ملتزمين بدعم مشروعهم الطبقي. وهنا يكمن تحقيق تاريخي ضمني يبدو أن صيقل تدعو إليه: كيف تؤثر قراءة رجال الأعمال الفلسطينيين على كيفية قراءتنا لثوار فلسطين والتاريخ الطويل للثورة في فلسطين؟ كيف يمكن لهذه القراءة أن تلقي الضوء على الحاضر؟ لقد اعتمد تشكيل "الاقتصاد الوطني" على ترسيخ وتطبيع الاختلافات من حيث الطبقة، ومع ذلك لم ير بعض رجال الأعمال هؤلاء مشروعهم في معارضة الثورة الكبرى. السؤال الضمني الذي نلمحه في طيات الكتاب هو: كيف يتصور الفلسطينيون، في هذا العالم الحديث من التناقضات والتسويات، التحرير؟

كانت نساء التوفير شريكات مشروع رجال المال في التثقيف الاقتصادي و"حارسات التقدم العقلاني للحياة الاجتماعية الفلسطينية" (53). وربما بسبب التهديد الذي فرضته الثورة الكبرى، حيث تمّ على الأقل تخيّل نوع مختلف من النظام الاجتماعي إن لم يكن قد تحقّق بالكامل، فإن النخب التجارية الجديدة التي تبحث فيها صيقل، رجّحت لأسلوب حياة اقتصادي في أوائل الأربعينيات. واستمراراً في الترويج للنهضة من خلال تراكم رأس المال والاستهلاك الأخلاقي، تصف صيقل "عالمًا جديداً بعد الثورة: النهضة المنزلية الفلسطينية" (53). وهنا، نجد شخصية سلوى سعيد وبرنامجهما الإذاعي، الذي أُذيع على القسم العربي من إذاعة فلسطين (PBS) وتم نسخه في صحيفة فلسطين. نجد الفئة الجديدة من الطبقة الوسطى، الأسرة وميزانيتها كنموذج للحياة الاجتماعية الأوسع. أصبح التدبير المنزلي والانضباط "أخوة الرقي" لسلوى سعيد

(63)، وأصبح الاهتمام بالمنزل من حيث التصميم والفائدة لأطر عمل المرأة أساساً لحياة الطبقة المتوسطة حيث "كان تحقيق المدبرة المنزلية للنظام يعتمد على نبذها للاستهلاك المفرط واهتمامها الراسخ بالاقتصاد والتوفير" (69). وعلى الرغم من أن ذلك لم يُذكر مباشرة، فإن التهديدات التي قد تتعرض لها التسلسلات الهرمية الاجتماعية والتي كانت تظهر وتمارس خلال الثورة، بقيت ظلاً مخفياً، حيث ظهرت طبقة أمية، وطبقة خشنة، وطبقة ثالثة في سلسلة سلوى سعيد، كموضوعات للشفقة أو كأشخاص خطرين، ولكنهم لم يكونوا أبداً وكلاء، أو أدوات لثورة محتملة (72). ويبدو أن إمكانات النعيم المنزلي قد تمّ تقديمها ضمناً لإظهار الاحتمالات في الحراك الاجتماعي داخل النظام الرأسمالي، نفس المنظومة التي حاولت الثورة إسقاطها. تكشف صيغتي عن خريطة اجتماعية وسياسية غنية، وإن كانت معقّدة، لفلسطين في عصر الانتداب، وذلك من خلال تقنية بارعة في النسج بين الترويج للحياة الاجتماعية وظلال الثورة.

يُظهر موضوع الفصول المتبقية تنقّل رجال المال ونساء التوفير في المشهد الاقتصادي المتغير في أربعينيات القرن العشرين. فيقدّم الفصل الثالث، المجاعة وحساب السعرات الحرارية، والاقتصاد الحسابي والإقليمي كمكوّنات أساسية للجهد الإداري لظهور الدولة التنموية. وكما توضح صيغتي، "اهتمامي هنا لا يتعلّق بتراكم رأس المال وميول أزماته، بل بكيفية جعل الاقتصاد مرئياً ومُداراً. كانت حسابات الندرة من خلال تكلفة المعيشة والسعرات الحرارية مهمة لمشروع الرعاية الاجتماعية والتنمية بقدر أهمية فهم النمو الاقتصادي" (78). ويكشف هذا الفصل عن الجذور الاستعمارية للتنمية، فـ "بحلول العام 1939، ولأول مرّة، بدأت الحكومة الاستعمارية في إدارة الإغاثة المباشرة، وكان المستفيدون هم عائلات الأسرى السياسيين في الثورة الكبرى". (80)، ففي السياق الاستعماري، "كان التركيز التنموي، في المقام الأول، على زيادة الإنتاج وتأديب الرعايا" (80). وبحلول العام 1942، تمّ فرض التقشّف في معظم الأراضي الاستعمارية و"على المستوى الإقليمي، كان مركز إمداد الشرق الأوسط (MESO) أقوى مؤسسة استعمارية والتي أدخلت وطبقت نظاماً اقتصادياً تنظيمياً" (83). وقد أثر هذا النوع الجديد من التنظيم الاستعماري على رجال الأعمال الفلسطينيين، حيث بدأت الحكومة البريطانية في تنظيم الواردات والتوزيع لشركة Steel Brothers Incorporated التي يديرها البريطانيون ومقرّها حيفا. ومع تقديم البريطانيين نوعاً جديداً من المقاييس الاستعمارية للتغذية من خلال إمكانية حساب الطعام (السعرات الحرارية اليومية)، اتّخذ الطب الاستعماري شكلاً علمياً جديداً، فقد "شرعت بريطانيا في تجربة طموحة وشاملة في مراقبة الغذاء على المستوى الوطني والإمبريالي والتي وعدت بحصة عادلة للجميع" (90). ومرةً أخرى، أظهرت الوعود الاستعمارية دماراً لفلسطين والفلسطينيين. وبحلول العام 1942، كشف تقرير صادر عن دائرة الصحة الانتدابية عن سوء التغذية لدى الأطفال العرب. إذن، فقد كشفت التنمية في فلسطين، عن "التفكك والتشرذم والإهمال الاستعماري"، وهو واقع لا يزال مستمراً في فلسطين (96).

أما الفصل الرابع، فتشرح فيه صيغتي أنه في فترة الأربعينيات "رجال المال الفلسطينيون لم يستمروا في تقديم أنفسهم كروّاد للتقدّم، بل أصبحوا مديري الأزمات الاقتصادية" (103)، وقد تحوّل خطابهم عن التقدّم والنمو من العقد السابق إلى حالة من الشلل. في هذا المشهد، تصوّر لرجال المال، من خلال "اللجنة الاقتصادية

العليا من الوطنيين، هيئة مؤسسية جماعية تدير الرعاية الاجتماعية للفقراء، والإشراف على التقنين، ومراقبة التموين، وإدارة سقف الأسعار، والمشاركة في صناعة السياسات والتشريعات" (110). هذا، ويكشف رجال المال عن حدود رغباتهم ضمن الإطار الاستعماري، لأن رؤاهم للدولة الرأسمالية لم تتحقق أبداً لأنها لم تكن نية القوة الاستعمارية، مهما عملوا داخل نظام الانتداب للدفاع عنها. وبحلول العام 1944-1945، كان "التناقض الأساسي لرجال الأعمال هؤلاء هو الوعد الدبلوماسي بدولة موحدة من جهة، والسياسات التجارية التي استبعدت ليس فقط قدراتهم على الريح، بل، كما رأوا، وجودهم نفسه على الأرض" (117). فبعد أن كانوا دعاة لاقتصاد عربي يدافع عن البلاد (وربهم)، لم يعد رجال الأعمال الفلسطينيين يجدون فرصاً في مشهد اليأس نتيجة لسوء النوايا الاستعمارية.

يأتي الفصل الخامس ليوضح كيف تمت مواجهة التضخم المتزايد في أربعينيات القرن الماضي، حيث وضع البريطانيون شبكة من المخططات واللوائح للسيطرة على سوق الخضار والفواكه في فلسطين. وقد أثبت المنطق الاستعماري للتنمية من خلال تنظيم الأسواق، حلقة أخرى في كشف هشاشة رجال الأعمال الفلسطينيين، بالإضافة إلى التناقضات الاستعمارية البريطانية. فمن خلال سلسلة من اللجان والقوانين واللوائح، حاول البريطانيون السيطرة على سوق الفاكهة والخضراوات. وبينما اشتكى رجال الأعمال الفلسطينيين من تزايد لوائح السوق خلال سنوات الحرب، تذبذبوا بين المعارضة والتعاون، وتلك التصرفات كانت تتم بشكلٍ فردي. ما كشفه هذا الفصل من حيث عمر رجال المال هؤلاء في عهد الانتداب الاستعماري هو عجزهم، رغم محاولاتهم العديدة، عن إنشاء مؤسسات تكون وسيطة وتمثل احتياجات الفلسطينيين. وكما توضح صيقل، فعلى الرغم من إدراكهم ضرورة تطوير أنظمة بيروقراطية للمعرفة، فإن رجال المال، كغيرهم، "تطلّعوا إلى الحكومة لتوفير الأطر اللازمة لتطوير المؤسسات والبيروقراطيات" (152). ودون هذه المؤسسات، أصبح الفلسطينيون من مختلف الأطياف السياسية، حتى هذه النخب الجديدة من رجال الأعمال، بلا صوت في مواجهة القمع الاستعماري ونيّات الاستيطان الاستعمارية الرامية إلى القضاء على وجودهم.

وهكذا، بحلول منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، بدت نهاية رجال الأعمال الفلسطينيين هؤلاء قريبة. لم تستطع رؤية التقدم الاجتماعي من خلال أرباحهم الاقتصادية منع التهجير أو مواجهة ثقل التأييد الاستعماري لمشروع استعماري استيطاني في فلسطين. إن قصة رجال المال هؤلاء هي قصة فشل سياسي لرؤيتهم لتقرير المصير الفلسطيني، ولكن من المفارقة أنها ليست بالضرورة قصة خراب مالي. توضح صيقل أنه مع سقوط فلسطين، "كان الرجال هؤلاء أنفسهم يسارعون إلى حماية ثرواتهم" (29). وفي وقت مبكر من الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، استفاد رجال المال وأسماء لا تزال تميز المشهد السياسي والثقافي الفلسطيني، مثل فؤاد سابا وعبد الحميد شومان ويوسف بيدس وعبد المحسن القطان، من شركات التأمين والبنوك والمقاولات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وربما بالإضافة إلى التساؤلات حول العلاقات بين رأس المال والثورة التي أثارها تحليل صيقل، قد يتساءل المرء أيضاً: كيف ولماذا يستمر هؤلاء الرجال، في مختلف صورهم التاريخية العديدة، وإرثهم في الوقت الحاضر؟

إذا اخترنا قراءة هذا الكتاب، جزئياً، كمرآة للمجتمع الفلسطيني تربط الفلسطينيين عبر الانقطاعات التاريخية للقرن الماضي، فإننا ندرك أن صيقل لا تقدّم تحليلاً لمجموعة من الرجال والنساء الذين عملوا على الظهور كطبقة اجتماعية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي فحسب، بل إنها تدعونا أيضاً إلى إعادة النظر في كيفية مقاربتنا لتخيّلاتنا التاريخية. يكشف غنى المجتمع الفلسطيني على مرّ الزمن أن التناقضات عناصر ضرورية للتحليل التاريخي. فإذا كانت الثورة، كما يدّعي بعض المؤرخين، هي إطار التحليل التاريخي في فلسطين وحولها، فكيف يمكننا الاهتمام برجال ونساء المال والطبقات الاجتماعية التي يمثّلونها؟ وبالنظر إلى تاريخهم، لماذا لا نزال نجد تكرارات معاصرة لرجال ونساء المال في فلسطين؟ لأنه، كما تدعو صيقل، تعقّد التصنيفات التي غالباً ما تُقرأ بشكل اختزالي في الماضي، فإنها توفر لنا الأساس لفهم الدمار السياسي والاقتصادي الذي شهدته أوائل القرن الحادي والعشرين. فإذا كانت الثورة هي الإطار والطريقة لفهم فلسطين، فمن مسؤولية المؤرخين أن يواجهوا الحضور المستمر لرجال ونساء المال عبر الزمن

الإحالات

[1] تمّت هذه المراجعة على الكتاب بنسخته الإنجليزية:

Sherene Seikaly, *Men of Capital: Scarcity and Economy in Mandate Palestine* (Stanford: Stanford University Press, 2016).

[2] Sherene Seikaly, "Nakba in the Age of Catastrophe," *Jadaliyya*, 15 May 2023, accessed 15 September 2025.

<https://www.jadaliyya.com/Details/45037>.